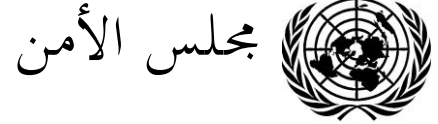


Distr.: General
27 October 2014



Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يطيب لي نيابة عن الوفود الدائمة لدول مجلس التعاون الخليجي لدى الأمم المتحدة، أن أوجه عنايتكم لما تشهده جمهورية اليمن من مخاطر سياسية وتحديات أمنية ومصاعب اقتصادية وإنسانية تهدد أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وتقوض فرص نجاح العملية الانتقالية السلمية وتنفيذ مقررات ونتائج مؤتمر الحوار الوطني. إن هذه الأوضاع هي مبعث قلق شديد لدول مجلس التعاون وللمنطقة وللمجتمع الدولي بأسره لما تمثله من مرحلة هامة في تاريخ اليمن تستدعي منا جميعاً ومن مجلس الأمن بشكل خاص، بحكم مسؤوليته المباشرة بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، الوقوف إلى جانب اليمن في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها ودعم عملية الانتقال السلمي وترسيخ مبدأ الشراكة الوطنية والأمن والاستقرار. وفي هذا الشأن نود أن نعيد التأكيد على موقف دول مجلس التعاون الذي يتلخص بالنقاط الرئيسية التالية:

- تؤكد دول مجلس التعاون الخليجي دعمها للخطوات والإجراءات التي اتخذها فخامة رئيس جمهورية اليمن السيد عبد ربه منصور هادي، لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل، وتحقيق الأمن والاستقرار للشعب اليمني الشقيق.
- تشدد دول مجلس التعاون الخليجي على الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب وذلك تماشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وأليتها التنفيذية كما أقرها مجلس الأمن في قراراته ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤).
- تدعو دول مجلس التعاون الخليجي كافة الأنشطة الإرهابية، والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء ومؤسسات الدولة، بما فيها تلك التي



تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، كما تؤكد دول مجلس التعاون الخليجي التزامها الكامل بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه.

- تعرب دول مجلس التعاون الخليجي عن قلقها البالغ من الأحداث الأخيرة في الجمهورية اليمنية الشقيقة، كما ترحب باتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي تم التوصل إليه يوم الأحد الموافق ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وتدعو إلى تنفيذ كافة بنوده تماشيا مع مخرجات الحوار الوطني وإنهاء كافة المظاهر المسلحة في صنعاء وغيرها من المحافظات والتي تقوض سلطة الدولة، كما تعرب عن أملها في أن يتجاوز اليمن هذه المرحلة الدقيقة من تاريخه، وتدعو كل الأطراف والمكونات السياسية إلى تغليب المصلحة الوطنية، وتجنب الإثارة والتحريض، والتمسك بنهج سياسي يجنب اليمن الانزلاق إلى حالة الفوضى والعنف التي تهدد أمنه واستقراره ووحدته، والعمل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتعزيز العملية السياسية التي جعلت اليمن نموذجا يشار إليه لحل الخلافات سلميا.

- وتود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التأكيد على أهمية اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته من خلال تطبيق ما جاء في قرار المجلس ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن فرض الجزاءات على الأفراد أو الكيانات التي تقوم بعرقلة أو تقويض نجاح عملية الانتقال السياسي في اليمن على النحو الوارد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية.

يرجى التفضل بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

المندوب الدائم

(توقيع) منصور عباد العتيبي